

أثينا، 27-03-2008

## توصيات

مقدم باسم اللجنة الاقتصادية والمالية ولجنة الشؤون الاجتماعية ولجنة التربية والتعليم للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية،

من قبل د. حازم الناصر، رئيس،

*استناداً إلى الاقتراحات المقدمة من قبل المقررين،*

*السيدة جميلة مديرا نائب رئيس اللجنة الاقتصادية، والسيد فتحي فرجاوي حول "تشجيع الاستثمارات في المنطقة المتوسطية عبر التعليم والتوظيف. حقوق متساوية في التعليم وفي سوق العمل للرجل والمرأة والشباب"*

و

*السيد دايفد هامرشتاين والسيدة فاطمة شيلوش حول "مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز مصادر الطاقة الجديدة غير المضرة بالبيئة. برامج خاصة بالطاقة بهدف تعزيز سوق أورو-متوسطية للطاقة."*

- نظراً لإعلان برشلونة بتاريخ 28 نوفمبر من العام 1995، الذي يؤسس للشراكة الأورو-متوسطية وبلدان جنوب وشرقي البحر المتوسط، ولبرنامج العمل المعتمد خلال هذا المؤتمر،
- نظراً لقرارها المعتمد خلال الجلسة العامة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية (EMPA) في تونس في 17 مارس 2007 حول "أهداف الألفية في المنطقة الأورو-متوسطية"
- نظراً لاستنتاجات المؤتمرات الوزارية الأورو-متوسطية والمؤتمرات الوزارية القطاعية التي عُقدت منذ إطلاق عملية برشلونة، وبخاصة استنتاجات المؤتمر الأورو-متوسطي التاسع لوزراء الخارجية الذي عُقد في 5 و6 نوفمبر 2007،
- نظراً للإعلان النهائي للمؤتمر الوزاري الأول حول التعليم العالي والبحث والذي اعتمد في 18 يونيو 2007 في القاهرة ونظراً لأهداف إعلان كاتانيا للعام 2006
- نظراً لاستنتاجات الاجتماع الوزاري يوروميد ECOFIN المُعتمدة في 15 سبتمبر 2007 في بورتو
- نظراً لقراره المعتمد بتاريخ 11 مايو 2006 حول "شروط تحويل آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأورو-متوسطية إلى مصرف أورو-متوسطي للتنمية" والمنقول إلى مجلس يوروميد للوزراء ECOFIN في يونيو 2006 في تونس ونظراً لاستنتاجات هذا الأخير.
- نظراً لاستنتاجات التقرير "الاستثمارات المباشرة الأجنبية (FDI) في منطقة MEDA" الذي نُشر في العام 2007 من قبل الشبكة الأورو-متوسطية لوكالات تعزيز الاستثمارات ANIMA
- نظراً لأعمال المؤتمر الأورو-متوسطي الحادي عشر حول التحوّل الاقتصادي "الاقتصاديات المتوسطة في وجه التحدي البيئي الفوري" الذي عُقد في 18 و19 يونيو 2007 في بروكسل،
- نظراً لاستنتاجات المؤتمر الوزاري الأورو-متوسطي "مصادر الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة. سياسة ابتكارية وأدوات تمويل البلدان المجاورة الجنوبية والشرقية للاتحاد الأوروبي"، والتي اعتمدت في 19 أبريل 2007 في برلين،
- نظراً للكتاب الأخضر "إستراتيجية أوروبية نحو الطاقة الواثقة والتنافسية والمستدامة" للمفوضية الأوروبية، COM (2006)105، بروكسل في مارس 2006،
- نظراً للكتاب الابيض "الطاقة النظيفة من الصحارى" لنادي روما، 2007، DESERTEC,

أ حيث أنّ الجذب الاقتصادي للمنطقة المتوسطة يميل إلى التعزز خلال هذه السنوات الأخيرة (تقدّم الاستثمارات المباشرة الأجنبية (FDI) من 1% في العام 2000 إلى 4% في العام 2006) بفضل الإصلاحات المهمة بشكل خاص والتي تقوم بها غالبية دول المنطقة بهدف تحسين البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار،

ب حيث أنه يجب ان تضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على نفس المستوى التنمى الاقتصادية والمساواة والتنمية الإقليمية ، والتقارب بين المناطق. مما يتطلب ان يتمتع اجمالي السكان بفوائد النمو، وينبغي ان يتم تقييم السياسات الاقتصادية اثناء بلورتها فيما خص حجم مساهمتها في النمو ، وعدد فرص العمل التي توفرها ومساهمتها في تخفيض الفقر ، وفي قدرة المناطق الفقيرة على تقليص الفارق .

ت حيث أنّ وجود إمكانية النمو والإنتاجية في البلدان المجاورة جداً لأوروبا والتي يمكن للصناعات الأوروبية الصغيرة والمتوسطة مالياً أن تصل إليها بنسبة أكبر، ونظراً إلى أنه حتى الساعة فإنّ المستثمرين الأوائل من حيث المبالغ المستثمرة هم دول الخليج،

ث حيث أنه يجب أن يترافق التقدّم الكميّ للاستثمارات المباشرة الأجنبية (FDI) بالجودة التي تتمحور حول خلق فرص العمل وتحسين أثرها بفاعلية ، والتي تعني توجيه نشاطات الحكومات للوصول لضمان وحماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوطنية والأجنبية من خلال تشجيع تنمية النسيج إلى حد بعيد، وتكامل مهني أفضل للبناء الصناعي، تشجيع الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للنشاطات الاقتصادية، البحث عن استثمارات مستدامة وذات مسؤولية اجتماعية وعلى الأرجح لاستخدام امثل للموارد الطبيعية والبشرية في منطقة جنوب حوض المتوسط.

1. تشدد على أنه لا يجب الفصل بين التعاون الاقتصادي وأوجهته الإنسانية، الأمر الذي يفترض التنمية الاقتصادية والاستثمار لخدمة السكان ، وبشكل خاص، ألا تفصل العمليات الاقتصادية والمالية بين العناصر الاقتصادية وتأثيراتها الفعلية على السكان المعنيين من حيث التوظيف والتعليم والسكن والعناية الصحية والبيئة والثقافة والتقدم لمصلحة السلام. وتطالب بتخصيص جزء هام من التعاون الاقتصادي لمجال التعليم .

2. تؤكد توافق التقارب الاجتماعي الاقتصادي، أكان ذلك داخل بلدان الجنوب أم بين ضفتي البحر المتوسط، وبين الاندماج الإقليمي، للتوصل إلى خطة ناجحة للاستثمارات ولتقييم التعاون الاقتصادي والصناعي والمؤسسي، المطبق بين ضفتي البحر المتوسط. تعتبر أنه طالما شكّل التقارب والاندماج الإقليمي الواسع الواسع لتخطي تحديات العولمة، بخاصةً للمناطق المتأخرة، وطالما شكّل مفتاح النمو والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

3. تعترف انه من الضرورة الربط بين المزيد من المؤسسات والدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي مع المسائل المنبثقة عن برنامج MEDA ، خاصة في اوروبا الشمالية والوسطى ودعم بطريقة اكثر منهجية للاستثمارات الموجودة في المنطقة البحر المتوسط .

4. تشدد على أهمية الائتمانات الصغيرة في إطار عملية برشلونة وسياسات الجوار والتنمية وتحتّ على دعم مشاريع الائتمانات الصغيرة وتعزيز البرامج المساندة للمرأة في هذا الإطار. تطلب موارد بشرية واقتصادية لمشاريع الائتمانات الصغيرة في بلدان المتوسط وتقترح إنشاء جمعية مشتركة للائتمانات الصغيرة، تكون من مسؤوليتها المصادقة على مصداقية المشاريع؛ تؤكد على ضرورة تخفيض معدلات الفقر من خلال التنمية الشريكة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف الألفية في المنطقة المتوسطة والتي حددتها الأمم المتحدة، مع خلق فرص عمل رفيعة المستوى، تحترم الحق في العمل، وبخاصةً للشباب والمرأة، والتخلص من التهميش في المدن ومكافحة تأخر المناطق الريفية؛ تشير إلى أهمية البحث على المساواة القانونية والرسمية في الإطار العام والخاص، بين الرجل والمرأة، من خلال التشجيع عبر الإجراءات الإيجابية على مشاركتها الكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتطلب من دول EMPA تسهيل عمليات تحويل اموال العمال الى دول مسقط رأسهم .

5. تعترف بضرورة التعليم والبحث للتنمية السياسية والاجتماعية الاقتصادية للمجتمع وتؤكد على تحقيق هدف الوصول العادل وغير المشروط لتعليم عالي الجودة حسب قدرة كل دولة بالتوافق مع أهداف الألفية للتنمية. وتعترف بضرورة تعليم الراشدين مع تشجيع نظام فعال لتأهيل المهني المتواصل ، وتدريبهم على مهن جديدة . وخاصة تأهيل اصحاب الشركات ؛ تؤكد على أهمية تكوين أنظمة عامة للتعليم والصحة وإطلاق إجراءات عامة فعالة تتجه نحو الوصول العام إلى الخدمات الأساسية المهمة للمصلحة العامة (المياه والكهرباء والنقل والاتصالات).
6. تطلب من دول EMPA بتعزيز التعليم الخاص علما ان عدد من دول الشراكة اليورو المتوسطة تعتمد على التعليم الخاص لتنفيذ واجبها الدستوري الذي يضمن لكل الاطفال الحق في التعليم . وذلك بسبب عدم امكانية القطاع العام في هذه الدول من مواجهة التكاليف التربوية .
7. تطلب من الحكومات باتخاذ اجراءات لمكافحة احكام مسبقة ، والسعي من اجل تعزيز حقوق المرأة في تشريعات الدول الوطنية من اجل تحقيق التنمية للجميع . وتحث الحكومات بضمان لكل طفل الحق في التربية والتعليم بمستوي جيد ، والعمل من اجل خفض نسبة الشابات اللواتي يسحبن من المدارس .
8. تطلب تطبيق الالتزامات التي تمّ التعهد بها في مجال التعاون العلمي والجامعي بهدف تسهيل حركة طلاب وعلماء في المؤسسات مع تعزيز البرامج الاوروبية وعلى سبيل المثال TEMPUS و ERASMUS MUNDUS مع البلدان الشريكة؛ تشير بشكل خاص إلى التأثير الإيجابي لتوسيع برنامج TEMPUS ليشمل بلدان MEDA في العام 2002، الأمر الذي ساعد على إنشاء شبكة معززة للتعاون ما بين الجامعات وعلى توفير أساتذة للجامعات وللتعليم العالي وأعطى فرصة لتبادل الممارسات الحيدة وضمان النقل المستمر للمعرفة؛ تؤكد على أنه، وعلى الرغم من الموارد المحدودة المعنيّة لهذا البرنامج، كان هناك استجابة كبيرة جداً من منطقة MEDA وطلب متزايد للمشاركة.
9. تؤكد على الحاجة إلى إنشاء الارضية الضرورية لتنمية العلاقات الطويلة المدى والعلاقات المترابطة بين الاتحاد الأوروبي والشركات المتوسطة، وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة، وتشير إلى أهمية الاتصال الشبكي خاصة بين المنظمات الممثلة للشركات في إنشاء بيئة الاستثمار المهنية المثالية في المنطقة؛ تعتبر أن تنظيم الفعاليات والمنتديات بين الاتحاد الأوروبي والشركات المتوسطة هو أمر مهم للغاية لتحقيق هذا الهدف.
10. تعتقد أنّ تبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال تعزيز الاستثمار وتسهيل التبادل ، خاصة في مجالات التعاون المحددة مثل تنمية الاستراتيجيات لاستقطاب المستثمرين المحتمكين ولمساعدهم في الإجراءات الإدارية عبر إنشاء أماكن خدمتية شاملة، سيظهر أنه مفيد بشكل خاص لبلدان MEDA ويجب أن يتم التشجيع له بشكل ملائم. دعوة الدول التي لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للتوقيع عليها وإقامة شراكات لمكافحة الفساد بين الدول المانحة والمستفيدة.
11. تدعو المفوضية الأوروبية إلى تنظيم برامج "تدريب المدربين " من أجل توفير المدربين المتوسطين بقدرات مدعمة في مجال تشجيع الاستثمار، وضمان نشر معرفتهم في بلدانهم الأصلية من خلال تنظيم دورات تدريبية مشابهة على المستوى المحلي.
12. تجدد طلبها بخصوص متابعة موضوع تحويل آلية تسهيل الاستثمار والشراكة الأورو- متوسطة (FEMIP) إلى بنك أورو- متوسطي للتنمية، نظرا للدور الكبير الذي من شأنه أن يضطلع به لدفع الاستثمار، و تدعوا إلى التسريع والنجاحة في إنجاز المشاريع بالتعاون مع البنك الأوروبي للاستثمارات بهدف تحويل هذه التسهيلات الى بنك من أجل تنفيذ المشاريع و خلق مواقع عمل في المنطقة وتوصي بتشكيل فريق عمل فني مشترك ( عضوان من الشمال وعضوان من الجنوب ينتمون إلى اللجنة الاقتصادية) من اجل متابعة تنفيذ خارطة الطريق التي تبنتها ECOFIN –EUROMED في شهر يونيو – حزيران 2006، مع مختلف المتدخلين مثل: المفوضية الأوروبية، البنك الأوروبي للاستثمار والآلية الأورو- متوسطة للاستثمار والشراكة وبقية الخبراء في المجال.

13. تدعو بلدان المنطقة الأورو-متوسطية إلى تعزيز الأوضاع لتحقيق التبادل الحرّ في مجال السلع والخدمات، إضافة إلى التوصل إلى حركة عمل أكثر تحرراً، من أجل تحقيق توازن أفضل في فرص العمل بين ضفتي المتوسط، وخلق فرص عمل وفرص تدريب جديدة، بخاصة للشباب، بما يساهم في التشجيع على الاستثمار المباشر، وذلك في إطار الانفتاح المتزايد للحدود بين دول المنطقة الأورو-متوسطية؛ وتفعيل مقترحات المنظمة العالمية للتجارة لدعم قطاع الخدمات في إطار التكافؤ بين ضفتي المتوسط. تؤكد على أن تطبيق مبدأ التكافؤ المشير إليه سابقاً مرتبط بتطور شبكات البريد و المواصلات

14. تؤكد أهمية دعم التوجه نحو الاستغلال المشترك للثروات المتوفرة في المنطقة الأورو-متوسطية مثل الصحراء التي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في إنتاج مصادر الطاقات البديلة والتي يمكن أن تساعد على المحافظة على التوازن بين الحاجة إلى إنتاج الطاقات البديلة وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الموارد المائية وترشيد استغلالها في المنطقة الأورو-متوسطية. تؤكد أهمية دعم التوجه نحو الاستغلال المشترك للثروات المتوفرة في المنطقة الأورو-متوسطية مثل الصحراء التي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في إنتاج مصادر الطاقات البديلة والتي يمكن أن تساعد على المحافظة على التوازن بين الحاجة إلى إنتاج الطاقات البديلة وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الموارد المائية وترشيد استغلالها في المنطقة الأورو-متوسطية. وتدعو في هذا الصدد للمتابعة عن كثب ارتفاع أسعار المواد الغذائية من أجل تحديد المواضيع المتعلقة بالأمن الغذائي ودراسة التطورات الناتجة عن استعمال هذه المواد في مجال إنتاج المحروقات البيولوجية.

15. تتنادي بتسريع الخطى في مجال الاعتماد على الطاقات المتجددة من خلال دعم الاستثمار في هذا المجال، وتطوير برامج التعليم والتكوين في هذا القطاع الحيوي الواعد، وعبر تبني سياسات وتشريعات مشجعة، والعمل على تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة.

16. تطلب تسهيل الحصول على الائتمانات وبخاصة الائتمانات البالغة الصغر من مصارف القطاع الخاص من خلال تدعيم وتحرير القطاع المالي ومن خلال تحسين التعاون بين المؤسسات المالية وبخاصة المصارف المركزية. تعيد التأكيد على أهمية وجود سياسة اجتماعية، تخلق فرص العمل، وبخاصة للشباب والمرأة، خاصة من خلال إنشاء بيئة ملائمة لنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع الشباب والمرأة على إنشاء شركاتهم الخاصة الملائمة.

17. تطالب بذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون العلمي بين كافة بلدان ضفتي المتوسط من خلال تجديد ودعم برامج التعليم العالي، وبخاصة تلك التي تسعى إلى إرساء تعاون مثمر بين مؤسسات التعليم والتدريب لتسهيل اكتساب التقنيات الحديثة، عن طريق رفع الدعم المالي للمشاريع المشتركة في هذا المجال، وعن طريق دعم إنشاء الجامعة الأورو-متوسطية، وإنشاء مرصد أورو-متوسطي للتعليم العالي من أجل ضمان المزج والتقارب العلمي، وتشجيع الإصلاحات.

18. تشجع مكافحة التلوث وتأثيرات التغير المناخي، بالتعاطي بشكل أساسي مع الانبعاثات الصناعية والنفايات الحضرية وذلك من خلال تعزيز نماذج التنمية المستدامة التي تضم الطاقات النظيفة والمتجددة والمدن والمصانع والخدمات غير الملوثة، في إطار برنامج "أفاق 2020"، وهو عبارة عن خطة أوروبية طموحة تتضمن إجراءات لتنظيف البحار بحلول هذا التاريخ.

19. تشير إلى الفوائد الجمة التي يمثلها، لجميع الشركاء، إنشاء سوق الطاقة الأورو-متوسطية المتصلة والمندمجة من خلال توسيع اندماج أسواق الطاقة في المنطقة الأورو-متوسطية، ومن خلال إنهاء مشاريع البنية التحتية الضرورية للطاقة.

20. تشير إلى ضرورة تعزيز التعاون لتأمين الإمداد بالطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط باتخاذ إجراءات تتعلق بتنويع موارد الطاقة، وتعزيز فعالية الطاقة، وطرق المحافظة عليها، وتنمية التقنيات الحديثة، والنشاطات في مجال البحث والتنمية، وتعزيز الفرص المالية لمشاريع الطاقة ذات الشأن المشترك.

21. وهي مقتنعة أنه علينا النظر بشكل أولوي بإشكالية التنمية المستدامة، وبالأخص مع نمو الكبير لقطاع الطاقة الذي تشهده بلدان جنوبي وشرقي المتوسط. تتمنى التفكير المسبق واستخلاص الدروس من تنمية

البلدان الأوروبية مع تجنب البلدان الشريكة التكاليف غير الضرورية وتطلب الحث على الاستثمار لمصلحة المشاريع المستندة إلى الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة أو تلك التي تسمح بتخفيض نسب انبعاثات الغاز الدفيئة وبخاصة تلك التي تتعلق بآلية التنمية النظيفة كما هي معرّفة ببروتوكول كيوتو. تدعو الدول الاعضاء في الجمعية، والدول الصناعية المتقدمة لتطبيق اتفاقية كيوتو وتشجيع هذه الدول لبناء محطات طاقة متجددة من الرياح والشمس صديقة للبيئة.

22. تعترف الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية بالإمكانات الكبيرة لإنتاج الطاقة المتجددة الموجودة في المنطقة الأورو-متوسطية والتي يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في مكافحة تغيّر المناخ، وتنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاقتصاد، وأسواق العمل المؤهلة والبنى الديمقراطية. المسألة تتعلق بالمصالح العالمية والإقليمية التي تؤثر على الاستقرار المستقبلي والاستدامة الاجتماعية لكافة مجتمعاتنا. إن تأمين المياه العذبة ومصادر الطاقة النظيفة إلى ملايين الناس الذين تنقصهم هذه الخدمات يشكل سبباً أساسياً للزيادة الجسيمة للطاقة المتجددة في المنطقة الأورو-متوسطية.

23. تشجّع كافة بلدان الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية على تحديد اهداف تتلخص في الوصول الى نسبة مرتفعة من انتاج الطاقة المتجددة في اجمالي استهلاك الطاقة، وفقاً لقدرات كل بلد. تدعو المفوضية الأوروبية إلى توفير المساعدة التقنية للبلدان الشريكة لكل بلد فيما يتعلق بالطاقة المتجددة الشمسية والهوائية وطاقة الكتلة الأحيائية، والحرارية الأرضية وغيرها من أنواع الطاقة المتجددة.

24. تعترف باهتمام باقتراحات نادي روما "التعاون بالطاقة المتجددة عبر المتوسط" فيما يتعلق بالطاقة النظيفة من الصحارى. يجب بخاصة اتخاذ الإجراءات المالية وتلك الخاصة بالبنية التحتية من قبل الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة للجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية لتعزيز تقنية الطاقة الشمسية الحرارية عالية الحرارة في المناطق الصحراوية للمنطقة الأورو-متوسطية. تتطلب هذه المبادرات المساعدة المالية من الاتحاد الأوروبي لإنشاء مشروع تجريبي، وتسهيل الوصول عبر الشبكات وإمكانية الوصل بين النقل الشبكي مع أوروبا لدمج هذه الطاقة في أسواق الطاقة الأوروبية. ندعو المفوضية الأوروبية إلى تقديم اقتراح ملموس في هذا الإطار.

25. تدعو إلى سياسة واسعة النطاق حول نقل تقنية الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة والتدريب المهني في الطاقة المتجددة كسياسة استراتيجية لحكومات الجمعية البرلمانية الأورو-متوسطية. ندعو إلى توسيع نطاق المنح وبرامج تبادل الطلاب في هذا المجال والاندماج الكلي للطاقة المتجددة في الأداة الأوروبية للشراكة والجوار ENPI وكافة خطط العمل الثنائية واتفاقيات الارتباط بين الاتحاد الأوروبي والبلد الشريك

26. تدعو إلى وضع مشروع ملحّ ونموذجي للطاقة لغزة، على الأرجح في منطقة رفح، بهدف ضمان استقلالية واكتفاء سكان غزة الذاتي في إنتاج الكهرباء وتلبية المياه. يمكن أن يلبي معمل كبير للطاقة الشمسية عالي الحرارة هذه الأهداف وأن يشكل مبادرة يمكن تكرارها في المنطقة كافة. يجدر بمؤتمر المانحين في باريس، وبآلية PEGASE وبرامج المساعدة الأوروبية تخصيص موارد كثيرة لهذه المبادرة بالتعاون مع الساطة الوطنية الفلسطينية -ANP- ومصر والمجموعة الرباعية.

27. تدعو المؤسسات الأورو-متوسطية إلى الاستفادة والتعلم من الهندسة المتوسطية التقليدية والتخطيط المدني الذي يضمّ أمثلة إيجابية عديدة لتصاميم التدفئة والتبريد السلبي واستعمال مواد الطاقة الفعالة محلياً. يمكن دمج هذه النماذج المستدامة بتقنيات الطاقة المتجددة وبالتخطيط القروي المتوسطي الفعال الخاص بالطاقة استناداً إلى عقود من البناء والتفكير المناخي الحكيم.

28. تشير الى أن من أجل تحقيق النجاح في نمو سياسة الطاقة المتجددة ينبغي وضع سياسة فعالية لنقل التكنولوجيا بين البلدان الجمعية تشير الى اهمية التوصل الى معاهدة اورو متوسطية عامة من اجل تنظيم وتنفيذ ونقل وترويج التكنولوجيات الخاصة بالطاقة المتجددة على المستوى اورو المتوسطي، وتشجع كل دول الجمعية على انسجام قوانينها المتصلة بالطاقة المتجددة .

29. تدعو الى توعية الرأي العام علما بأن سياسة الطاقات المتجددة لا يجب ان تقتصر على الخبراء بل ينبغي ان تنال اهتمام المجتمع .

30. ترى الجمعية على ضرورة جعل تكلفة الطاقة المتجددة في متناول جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن المستوى الاجتماعي.

31. تدعو الى ضرورة توفير الدعم التقني والمادي لتعزيز الطاقة المتجددة

32. تكلف رئيسها الى نقل هذه التوصيات الى رؤساء البرلمانات المشاركة في عملية برشلونة ، والى المؤتمر الاورو المتوسطي لوزراء الخارجية والى المفوضية الاوروبية والى الحكومات الدول المشاركة في عملية برشلونة والى المؤسسات المعنية .

\*\*\*\*\*

**عدم التوافق على هذه الفقرة:**

33. تبدي اللجنة قلقها الشديد وتشجب تصاعد العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية في غزة والضفة الغربية وقتل الأطفال والشيوخ والنساء وضرب البنية التحتية خاصة لما لذلك من تأثير سلبي على التنمية الاقتصادية وإمكانيات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية